

ولذلك أخذ عبد القاهر في كتابه « دلائل الإعجاز » يعرض لوجوه تركيب الكلام وفق أحكام النحو ، مستنبطاً الفروق بينها ، عارضاً لأسرار المزية والحسن والبلاغة فيها .

فلسفة عبد القاهر البيانية كما شرحها في « دلائل الإعجاز » تنهض على أساس فكرة النظم^(١) ، وإذا كان هناك من يذهب إلى أن عبد القاهر لم يكن مخترعاً لهذه النظرية ، وإنما كان هو الذي بسط فيها القول ، وأقام على أساسها فلسفة كتابه إذ سبقه إليها الواسطي صاحب كتاب « اعجاز القرآن في نظمه » ، وظهرت هذه الفكرة واضحة في الصراع الذي أثاره امتزاج الثقافات وتعصب حملة اليونانية لفلسفة اليونان ومنطقهم ، ودفاع حملة العربية عن تراثهم وثقافتهم ومنها الثقافة النحوية^(٢) - فإن كتاب الواسطي المفقود لا ينهض حجة على ذلك ، وتعصب المثقفين بالثقافات المترجمة للمعاني ولمنطق أرسطو وعدم اهتمامهم بالألفاظ ودفاع علماء العربية عن الأسلوب العربي وتنقصهم لمعاني أرسطو ومنطقه ، كل ذلك لاشبه بينه وبين نظرية النظم عند عبد القاهر ، وعلى أي حال فإننا لا نذهب إلى أن رد البلاغة والإعجاز إلى النظم هو الجديد عند عبد القاهر ولكن الجديد عنده هو شرحه لنظرية النظم هذا الشرح الجديد حقاً ، وتطبيقه عليها ، هذه التطبيقات النقدية البيانية الواسعة ، وفرق على أية حال بين أية نظرية في استنباطها ، وبينها في قمة ازدهارها .

وعبد القاهر لم يخرج بالنظم عن معاني النحو ، وكانت فكرة النظم عنده تقوم على معرفة هذا النحو وما ينشأ عن الكلمات حين تتغير مواضعها من المعاني المتجددة المختلفة^(٣) . وكأن ذلك ليس بالجديد الذي تقصد اعتداء عبد القاهر إليه ، فإن الجديد عند عبد القاهر هو أنه استخدم معاني النحو وأحكامه استخداماً جديداً بيانياً نقدياً محضاً وإلا لكان في النحو غنى عن كل ما قرره عبد القاهر والبلاغيون من أحكام بيانية بلاغية ، وذلك ما يريده عبد القاهر ويؤكد نفيه له في كتابه ، كما يقرر في كل فصل من فصول « الدلائل » أن لا سبيل إلى معرفة الإعجاز إلا النظر في الكتاب

(١) ١٦٣ البيان العربي ، الطبعة الثالثة .

(٢) ١٦٤ المرجع السابق .

(٣) ١٦٧ المرجع .